*الفرق بين البدل وبين غيره من التوابع*

*بحث في النحو*

*إعداد/ د. وليد علي الطنطاوي*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*waleed.eltantawy@mediu.edu.my*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في الفرق بين البدل وبين غيره من التوابع.***

*الكلمات المفتاحية: البدل، العطف، الحكم، الألفية.*

# ***المقدمة***

معرفة *أسس الفرق بين البدل وبين غيره من التوابع،* والفرق بين البدل وبين عطف النسق: أن البدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة -أي بلا أداة- وإن فسرنا الأداة بحرف العطف كما قال الصبان، لكن المقصود بالحكم في العطف يكون بواسطة حرف العطف الذي هو "بل".

1. *المقالة*

هناك فرق بين البدل وبين غيره من التوابع؛ حيث الإسناد.

إنَّ النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود بالحكم، ففي: قابلت زيدًا الكريم؛ يكون الكريم مكمل لزيد، وزيد هو المقصود بالحكم، وفي عطف البيان: أقسم بالله أبو حفص عمر، كأنَّك قلت: إنَّ الذي قُصد بالحكم -أي بالقسم- الذي هو أقسم أبو حفص، وعمر عطف بيان لأبي حفص المقصود بالحكم وهو أقسم، لكنه في البدل ليس على هذه الوتيرة:

حين تقول: قابلت الناس كلهم، أو رأيت قومك أكثرهم أو ثلثيهم كما قال سيبويه، المقصود بالحكم: القوم، وأنت حين قلت: قابلت قومك أكثرهم، كأنك قلت: قابلت أكثر قومك، وانتهى الكلام؛ لكنك أردت أن تؤكد كما قال سيبويه، فالتوكيد في "كلهم"؛ المعول عليه والمقصود بالحكم هو "الناس"، وأتيت أنت بكلمة "كل" لخدمة "الناس" -المقصود بالحكم.

أما البدل فليس كذلك؛ لأنَّه هو المقصود بالحكم، وليس ما قبله مما يمكن أن نطلق عليه بأنَّه هو الأول الموطئ والممهد للثاني.

قال ابن مالك في تعريف البدل في (الألفية): التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلًا، قال ابن الحاجب: البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه.

الفرق بين تعريف ابن مالك في (الألفية)، وبين ما ذكره ابن الحاجب في (الكافية):

بالنسبة إلى تعريف ابن مالك في (الألفية)، فيستفاد منه أنه تابع؛ وذلك لأنَّ له متبوعًا، ومن أنه يتبع غيره في الإعراب، وكأن إعراب ما قبله تنبيه، يعني: كأنك إذا قلت: جاءني الطالب محمد، فالطالبُ "فاعل مرفوع" استأنست الأذن "بالضمة" واستبشرت بأن من يأتي بعد الطالب سوف يكون مرفوعًا كالطالب، سواء أقلت: جاءني الطالب محمد، أو جاءني الطالب زيد، أو جاء الطالب عمرو، التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلًا، فهو تابع، والضمة قبله إيذان بأنه مضموم، والكسرة قبله إيذان بأنه مكسور، والفتحة قبله إيذان بأنه مفتوح.

أما ما خرّج الرضي في التعريف؛ وما تميز به تعريفه: فقد قال -عليه رحمة الله: المقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج التوكيد والوصف وعطف البيان؛ لأنَّ كما ذكرنا من حيث الإسناد رأينا أنَّ الفضلات أو التوابع أو المكملات إنَّما هي تخدم ما قبلها، إلا البدل لأنَّه هو المقصود بالحكم، فأنت لا تقصد في عطف البيان المعطوف، ولا تقصد الكريم في نحو قولك: جاءني زيد الكريم، وإنَّما تقصد زيد، وأنت لا تقصد "كل" حين تقول: قام الناس كلهم، وإنَّما تقصد الناس، قام الناسُ، وجئت بقولك: "كلهم" توكيدًا للناس، يعني: كأنك تعول على ما قبل التوكيد وما قبل الصفة، أي على الموصوف، وما قبل عطف البيان، أي: على المعطوف عليه، وخرج من قوله "دونه"، أي: دون المتبوع عطف النسق، وقال: لأن المقصود هناك -أي في عطف النسق- التابع والمتبوع معًا، وهذا أمر مهم.

ففي عطف البيان المعول عليه ما قبله، لكن في عطف النسق -العطف الذي فيه حروف العطف كالواو والفاء وثم- أنت تقصد ما قبل الحرف وتقصد ما بعده، مثال: لقيت زيدًا وعمرًا.

أما في: لقيت زيدًا، ولقيت عمرًا، لكن إذا قلت: جاءني الطالب عمرو، أنت لا تقصد الطالب، وإنَّما تقصد عمرًا، تابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلًا.

وهذا هو الفرق بين عطف البيان وعطف النسق: إنه القصد؛ ففي عطف البيان نقصد المعطوف عليه، مثال: أقسم بالله أبو حفص عمر، نقصد أبا حفص؛ لكن في عطف النسق نقصد المعطوف والمعطوف عليه معًا، مثال: لقيت زيدًا وعمرًا.

اعتراض الرضي على ابن الحاجب في تعريفه للبدل:

اعترض الرضي على ابن الحاجب في تعريفه للبدل فقال: لا يطَّرِد ما قاله ابن الحاجب من أن: المقصود بالنسبة في البدل الثاني دون الأول. ثم بين علة ما ذكر، فأتى بمثال وقال: جاءني زيد بل عمرو، فالمقصود هنا عمرو، وليس المقصود زيد، ولعل التعبير بالقصد كان بمثابة التمهيد للكلام في هذا المثال الذي جيء به للاعتراض على ابن الحاجب، المقصود دونه.

وهناك ما يشارك البدل في أنَّ المقصود بالنسبة أو الإسناد: الثاني دون الأول.

في نحو قولنا: جاءني زيد الكريم، إنَّما نقصد زيد في مثاله، والكريم إنَّما جاءت لبيان شيء في زيد المقصود، لكنا حين قلنا: رأيت زيدًا أباه، إنَّما قصدنا أباه.

قال الرضي: إنَّ قولنا: جاءني زيد بل عمرو، المقصود عمرو، أي: المقصود الثاني، وهذا عطف نسق والأداة بل، وإذا كان هذا مشاركًا للبدل في أن المقصود الثاني دون الأول لا يطرد ما قاله ابن الحاجب.

والنسق ثلاثة أنواع:

الأول: ما ليس مقصودًا بالحكم كجاء زيد لا عمرو، وقرأت كتابًا لا قصة، وأديت ركنًا لا سنة، فالمقصود بالمجيء زيد، والمقصود بالقراءة كتاب، والمقصود بالأداء ركن، وما بعد لا غير مقصود.

الثاني: ما ليس مقصودًا بالحكم لكنه منفي النسبة: ومثاله: ما جاء زيد بل عمرو، فالمقصود بالمجيء الأول. وفي: ما جاء زيد بل عمرو، لأن النسبة بالنفي، فالمقصود بالنفي زيد، ومثله: بل ما جاء زيد لكنه عمرو، وهنا فرق بين هذا المثال وبين ما ذكره الرضي: جاءني زيد بل عمرو، ففي قولنا: جاء زيد لا عمرو؛ نفينا مجيء عمرو؛ حيث إن لا للنفي.

فالمقصود بالحكم يمكن أن يكون عن طريق الإثبات، ويمكن أن يكون المقصود بالحكم عن طريق النفي:

مثال المقصود بالحكم إثباتًا: جاءني زيد وعمرو، ومثال المقصود بالحكم نفيًا: ما جاءني زيد ولا عمرو.

الثالث: وهو المقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف "ببل" بعد الإثبات.

مثاله: جاءني أخي بل صديقي، وهذا النوع -كما قال الصبان- خارج بقول النحاة "بلا واسطة".

الفرق بين البدل وبين عطف النسق:

فالفرق -إذن- بين البدل وبين عطف النسق: أن البدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة -أي بلا أداة- وإن فسرنا الأداة بحرف العطف كما قال الصبان، لكن المقصود بالحكم في العطف يكون بواسطة حرف العطف الذي هو "بل".

وهذا موضع اعتراض الرضي على ابن الحاجب بمثال عطف النسق؛ فابن الحاجب لم يقل ما قاله ابن مالك: التابع المقصود بالحكم "بلا واسطة" هو المسمى بدلًا. وكان الرضي بإمكانه أن يسوق أمثلة كثيرة كما ساق ابن الحاجب بأن يقول: وفي نحو قولك: جاءني زيد بل عمرو، في هذا المثال: عمرو هو المقصود بالنسبة، أي المجيء، وقرأت كذا بل كذا، في هذا المثال يتضح أن المقصود هو الثاني دون الأول، وهذا لا يتعارض مع البدل؛ لأن البدل يكون فيه الثاني هو المقصود، ولكن بلا واسطة.

أما إذا قلنا: جاءني زيد عمرو، فهل المقصود زيد أم المقصود عمرو؟

لا شك أن هذا المثال كان في حاجة إلى مراجعة وإلى بعض التأنِّي؛ لأن الذي قال: جاءني زيد إنَّما نسب في الحقيقة، وفي الأصل المجيء إلى زيد، هو لم يقصد البدل أبدًا، هو قال: جاءني زيد، وكان يريد الإخبار، وينهي الكلام، كان يريد أن يقول: جاءني زيد وأن يمر، لكنه أخطأ، ويريد أن يبين الذي جاءه، وفي الحقيقة: الذي جاءه عمرو، لكن لسانه سبق فقال: زيد، فتدارك أمره، وقال: جاءني زيد عمرو عمرو، فالمقصود بالحكم هو الثاني لا على سبيل الإتيان بالبدل بمثابة أن الأول تمهيد للثاني، أو أنَّ هناك علاقة كعلاقة الكلية والمطالبة، وكعلاقة الجزئية هذه العلاقة معتبرة، ومن ثم أنت لا تجد هذا، كما قال سيبويه، والعلماء جميعًا من بعده: إنَّ بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام، معنى هذا: أنه لا يُكتب...

يقول سيبويه: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت؟ أو أظن أنه يقال له ذلك؛ فأبدل مكانه "ما هو أعرف منه".

والذي نسب إلى سيبويه في هذا النص أنه لم يذكر عطف البيان، والتحقيق يثبت عكس ذلك، وأما شرح ما ذكر عنه -رحمه الله- في قوله: مررت برجل عبد الله، الشاهد فيه: هو نقل العلامة عن سيبويه بدل المعرفة من النكرة، المعرفة عبد الله، النكرة رجل، ففي هذا التركيب مررت برجل عبد الله، رجل مبدل منه، وعبد الله بدل، وقد جاءت المعرفة بدلًا من النكرة، وقوله: مررت برجل عبد الله رجل نكرة، عبد الله علم، والعلم قد يأتي مفردًا، ويأتي مضافًا، ويأتي كنية، ويأتي لقبًا، واللقب ما أفاد مدحًا أو ذمًّا أو قدحًا، فمدحًا: كبشر، قيل: هو لقب سيبويه، واسمه عمرو، واللقب قد يفيد ذمًّا: كأنف الناقة، الذي تحول إلى مدح لما قال الحطيئة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| قوم هم الأنف والأذناب غيرهم | \* | ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا |

الأصل في عبارة: "مررت برجل عبد الله":

وذكر سيبويه أنَّ القائل حين قال: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ فقال: عبد الله، فالأصل في هذه العبارة: مررت برجل، لكن هذا الأصل لم يشفِ الغليل، فقال: السامع أو المخاطب: بمن مررت؟ فقال: عبد الله، دون تعقيب.

ثم قال سيبويه: أو أظن أنَّه يُقال له ذلك أو أنه ظن أنه من المحتمل: أن يُقال له بمن مررت؟ فبدل أن يُسأَل سأل هو نفسه، وقال: مررت برجل عبد الله، فأبدل مكانه، أي: مكان "رجل" ما هو أعرف منه.

ويعود الضمير في قوله "منه" في: "بما هو أعرف منه" من "رجل"، ونحن نعرف أن "رجل" نكرة؛ فلماذا قال سيبويه: بأعرف منه؟

والجواب عن هذه المسألة من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ كلمة رجل -صحيح- هي نكرة، ولكنها لا تخلو من شيء يعرف؛ فإنَّ الذي يقول: مررت برجل، لا يخلو هذا من معرفة أنه ما مر بامرأة، أو ما مر بطفل، أو ما مر بحيوان، أو ما مر بحمار، لكنه لما قال: مررت برجل، وأفاد أنه: ما مر بامرأة ولا بحيوان ولا بشجرة ولا بحائط ولا بجدار؛ كأن النفس ما زالت متطلعة إلى معرفة المزيد من التعريف، فجاء بالعلم، بعبد الله.

الوجه الثاني: أن هذا التركيب، وهو يفيد معنًى جديدًا حين تقول: مررت برجل عبد الله، إنَّ وجود النكرة إلى جانب المعرفة، والعلاقة التي بينها وبين المعرفة قد رفعتها درجة من التنكير إلى دنيا التعريف؛ وذلك لأنك إن سألت نفسك أو سألت الإمام في قول القائل "مررت برجل عبدِ الله": ما العلاقة بين "رجل" و"عبد الله"؟.

إن كلمة رجل تعني عبد الله، إذن: هي وحدها مبتورة عن الجملة نكرة شائعة في الجنس، فلما ضممت إليها عبد الله بالجر هكذا كما هو في مثاله، فقد تبين أن "رجل" نكر للتعظيم مثلًا: مررت برجل... مَنْ هذا الرجل؟ عبد الله، ما أصبح نكرة على المعنى الأصلي للنكرة، وإنما ارتقى درجة؛ كأن النكرة تتدرج، وترتقي من درجة إلى درجة عن طريق تخصيصها أو عن طريق ضم المعرفة إليها على سبيل البدل.

وكان مما قاله النحاة في باب الابتداء في علة عدم الابتداء بالنكرة، أنهم قالوا: إن النكرة عموم يؤدي إلى الجهل، يعني: النكرة مجهولة، وقالوا: والخبر حُكمٌ على المبتدأ، فكيف يُحكم على مجهول؟!.

الشاهد فيما قاله النحاة في باب الابتداء: أن الحكم على النكرة لا يفيد، لكنهم أجازوا: رجل طويل عندنا، بل أجازوا أكثر من ذلك إذا اعتبر الوصف، يعني: لم يكن موجودًا، وإنما كان مقدرًا، وقالوا: إن النكرة إذا خُصصت جاز الابتداء بها، فقولك: رجل علمٍ عندنا، وإن كانت أضيفت إلى نكرة، إلا أنها قد تخصصت؛ لأنك حين تقول "رجل" فقط؛ تتسع دائرة الجهالة: رجل علم، ورجل جهل،... مئات المحتملات.

لقد عرفنا أن النكرة تتخصص بالوصف، وتتخصص بالإضافة، لكنها هنا: مررت برجل عبد الله، قد تخصصت، وتعرفت بالعلاقة التي هي المطابقة، حين يقول سيبويه: أو أظن أنه يقال له ذلك، والتعبيران جائزان، والمنقول بالهمزة، أي: أظن، فأبدل -أي: المتكلم- مكانه -أي: مكان النكرة، وهي رجل- ما هو أعرف منه، ومعنى ذلك: أنه صار معرفة، قد يكون معرفة على الوجه الأول، لكنه صار الآن يحسن السكوت عليه، فلم يعد نكرة، ومثل ذلك قول الله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ} [الشورى: 52، 53]؛ لكن هناك فرقًا بين قوله الله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ} وبين قول القائل الذي ذكره سيبويه: مررت برجل عبد الله.

إن كلمة {ﭬ} في الآية نكرة، وكلمة "رجل" في المثال نكرة، لكنا نلحظ أن النكرة في الآية موصوفة، {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ} ثم جاء البدل {ﭯ ﭰ} معرفة بالإضافة إلى لفظ الجلالة، وكأن القرآن الكريم -وهو بلا شك- أبين من المثال، وإن كان الذي ذكره سيبويه.

النكرة في الآية مخصصة موصوفة، فأزال إبهامها وأدناها من وادي التعريف، فالكلام يوضح بعضه بعضًا، ويأخذ بعضه بأطراف بعض. {ﭬ} مبدل منه ومعه نعته، و{ﭯ ﭰ} بدل وهو معرف بالإضافة إلى أعلم الأعلام وإلى أشرف الأسماء.

أما القضية التي ذكرها، ونُسب إلى سيبويه أنه لم يذكر عطف البيان أصلًا، فهي مثيرة للعجب بلا شك.

فإنَّ سيبويه يذكر عطف البيان بالنص، والصراحة لا بالإشارة، فهو يقول في رجز رؤبة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إِنِّي وَأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا | \* | لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرا |

وقال: على أنه جعل "نصرًا" عطف بيان ونصبه، كأنه على قوله: يا زيد زيدًا، فقد ذكر الله عطف البيان تصريحًا لا تلميحًا، ويبدو أنهم ربما نقلوا عن عالم لم يطلع على (كتاب سيبويه)، أو أنه أراد بالمثال نفسه أنه لم يذكر عطف البيان في المثال نفسه، ومما ذكره المبرد في (المقتضب): فمن قال: "يا نصر نصرًا نصرًا"؛ فإنه جعل المنصوبين تبينًا لمضمون، وهو الذي يسميه النحويين عطف البيان.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ